

استراتيجيات مواجهة تحديات قطاع الخدمات - القطاع التجاري م. حاتم عويضة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

استراتيجيات مواجهة تحديات قطاع الخدمات - القطاع
التجاري

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع
غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

م. حاتم عويضة

وزارة الاقتصاد الوطني

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

استراتيجيات مواجهة تحديات قطاع الخدمات

القطاع التجاري

ملخص:

سيتم الحديث عن أهمية القطاع التجاري ومدى تأثيره على الفروع الاقتصادية الإنتاجية ، ميزان المدفوعات ، مستويات الأسعار ، تسويق المنتجات ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية ، بالإضافة إلى مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة استيعابه للايدي العاملة 00 تطور التجارة الخارجية (1967 – 2008) 00

- ارتباط التجارة الخارجية الفلسطينية بالتطورات السياسية والاقتصادية في إسرائيل
- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية
- تطور الواردات السلعية
- تطور الصادرات السلعية
- الميزان التجاري السلعي

00 الاتفاقيات والتكتلات الدولية وفلسطين 00

- معايير تقييم الاتفاقيات التجارية
- الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية
- الاقتصاد الفلسطيني ومنطقة التجارة الحرة العربية
- الاقتصاد الفلسطيني ومنظمة التجارة العالمية

00 المعابر الفلسطينية واثر الحصار الاسرائيلي على التجارة الخارجية 00

- أهم نقاط الدخول والخروج الرئيسية الدولية لغايات التصدير والاستيراد
 - الأضرار المباشرة جراء الحصار
 - تراجع حركة الصادرات والواردات نتيجة الحصار
- 00 استراتيجيات مواجهة تحديات القطاع التجاري 00

أولا : التحديات للقطاع التجاري

سيناريوهات أربعة :

1- معبر مفتوحة مع استقرار سياسي

2- معابر مفتوحة مع عدم استقرار سياسي

3- معابر مغلقة مع استقرار سياسي 00

4- معابر مغلقة مع عدم استقرار سياسي 00

سيتم التركيز على السيناريو رقم 3 ، 4 حيث أنهما الأكثر ملائمة للتحديات في الوضع الحالي بالإضافة

إلى عرض العديد من التحديات للقطاع التجاري ضمن هذه السيناريوهات

ثانيا : الاستراتيجيات لمواجهة التحديات

1- استراتيجيات التصنيع

- احلال الواردات والمعوقات
 - تشجيع الصادرات والمعوقات
- 2- السياسات الاقتصادية لدعم إستراتيجية التصنيع
- 3- التشغيل الآمن والفعال للمعابر الحدودية وتطويرها

Abstract

Strategies to meet the challenges of the services sector - the commercial sector

1 - Introduction

- 2 - Development of Foreign Trade from (1967-2008)
- 3 - Conventions and international blocs and Palestine
- 4 - Crossings and the impact of the blockade on the Gaza Strip
- 5 - Strategies for Confronting the challenges of the commercial sector

Introduction

Will talk about the importance of the commercial sector and its impact on the branches of economic productivity, balance of payments, price levels, marketing products in close link to foreign markets, in addition to the contribution of the commercial sector in Gross Domestic Product (GDP) and the rate of absorption of labor.

The Development of Foreign Trade (1967-2008)

- Link of Palestinian external trade with political and economic developments in Israel
- The relative importance of foreign trade
- The development of commodity imports
- The development of commodity exports
- Commodity trade balance

Conventions and international blocs and Palestine

- Criteria for evaluating trade agreements
- Bilateral economic and trade agreements.
- Palestinian economy and the Arab Free Trade Area
- Palestinian economy and the World Trade Organization

The Palestinian Crossings and the impact of the Israeli siege on foreign trade

- The main entry and exit points for the purposes of international export and import.
- Direct losses caused by the blockade.
- The decline of exports and imports as a result of the blockade

Strategies to meet the challenges of the commercial sector

First: Challenges for the commercial sector

Four scenarios :

1. Open crossing with political stability
2. Open crossings with the political instability
3. Closed crossings with political stability
4. closed crossings with political instability

WE will focus on the scenario No. 3 and 4, where they are best suitable for the challenges in the current situation as well as offering many challenges for the commercial sector according to these scenarios

Second: Strategies to face the challenges

1. Industrialization strategies

- Replacing imports and constraints
- Encouraging exports and constraints

2. Economic policies to support the industrialization strategy

مقدمة:

يحتل قطاع التجارة أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتأثير هذا القطاع على القطاعات الاقتصادية بشكل إجمالي وعلى سوق العمل ومستويات الاسعار بالإضافة الى إمكانية هذا القطاع لتوفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الانتاج والسلع بالإضافة الى تسويق المنتجات المصنعة محلياً ووطنياً في الأسواق الخارجية (ان أمكن) كما يساهم هذا القطاع بما نسبته (10,7 %) من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب (40,6 %) من الأيدي العاملة الفلسطينية.

ومما لاشك فيه ان القطاع التجاري في فلسطين يتأثر بالظروف المحيطة خاصة تلك التي تنجم عن الهيمنة الصهيونية والحصار المطبق على ربوع الوطن 00000 الأمر الذي يؤدي بالفعل إلى عزل الاقتصاد الفلسطيني عن المحيط الإقليمي والدولي ، فما زال القطاع التجاري كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى يعاني من تشوهات هيكلية نتيجة محدودية الصادرات والتي لم تزد في أحسن أحوالها عن 550 مليون دولار مقارنة ب 3500 مليون دولار لاجمالي الواردات في نفس الفترة تجدر الإشارة إلى انه ومع بداية المرحلة الانتقالية وقعت السلطة العديد من الاتفاقيات مع الدول المجاورة والولايات المتحدة ودول الافتا واتفاقية الشراكة الأوربية وكان أهمها اتفاقية باريس الاقتصادية والتي أدت للأسف الى تكريس التبعية السلبية الاقتصادية للدولة العبرية.

فالاتفاقيات التي أبرمت ونظراً لان السياسة التجارية الفلسطينية لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الانتاج المحلي ، نجد بأنها أدت وعلى عكس التوقعات الى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية امام الواردات السلبية للاستهلاك خلال الفترة 1995 . 2000 على 60% بعدما كانت تقل عن 30% بداية التسعينات ، وبالمقابل انخفضت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي من 25% خلال الثمانينات الى 11% عام 2001 الى (10,7 %) خلال 2008

الباب الاول

تطور التجارة الخارجية (1967 . 2009)

- ارتبطت التجارة الخارجية الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 بالتطورات السياسية والاقتصادية في اسرائيل حيث ومن خلال إجراءاتها التعسفية حولت الاقتصاد الفلسطيني لسوق استهلاكي للمنتجات والبضائع الإسرائيلية إضافة الى استيعاب الأيدي العاملة ذات الأجر المحدود في أسواقها ، الأمر الذي أدى بالفعل إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ، ومع بداية الانتفاضة مروراً بالانتخابات عام 2006 والتي فازت فيها حركة حماس مروراً كذلك بأحداث شهر يونيو 2007 وفرض حصار مطبق على القطاع والتحكم بالمعابر وعمليات الاستيراد والتصدير كل ذلك أدى إلى تشكيل عقبات رئيسة أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع التجاري بشكل خاص.

الأهمية النسبية للتجارة الخارجية:

بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000 حوالي 69%. أما في الفترة 2000-2008 حوالي (%) تجدر الإشارة الى انه كلما زادت نسبة التجارة الخارجية الى GDP تزداد آثار الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عملية التنمية مما يعرض اقتصادنا الفلسطيني للصدمات والانكشاف المستمر.

تطور الواردات السلعية:

ارتفعت الواردات السلعية في الاراضى الفلسطينية من 1229 مليون \$ عام 1992 الى 2759 مليون \$ عام 1999 أي بنسبة 12.4% إلا أنها انخفضت الى 2382 مليون \$ عام 2000 جراء الحصار واستمرت بالانخفاض الى حتى عام 2004 ثم باشرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 3466 مليون دولار مع نهاية 2008 كما أن الاستيراد المباشر وفر مزايا عديدة للفلسطينيين حيث التحصيل الكامل للرسوم الجمركية لحساب السلطة بدون وساطة رجال اعمال إسرائيليين والذين يحصلون على 3% من قيمتها لقاء تحصيل هذه الرسوم.

تطور الصادرات السلعية:

نمت الصادرات السلعية خلال الفترة 1968-2000 بمعدل 2.2% في الضفة و1.6% في غزة . كما كانت نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلي متدنية حيث لم تتجاوز في المتوسط خلال الفترة الاولى 13.3% بعدما كانت تزيد عن 25% خلال السبعينات والثمانينات و..... خلال الفترة () ما يعني ان عدم السيطرة على خروج البضائع الى الأسواق والتحكم في المعابر وحركة البضائع والأفراد اثر سلبياً على قدرة المنتجات الفلسطينية لدخول أسواق تنافسية جديدة.

الميزان التجاري السلعي:

شهد العجز في الميزان التجاري تزايداً كبيراً بصورة مستمرة مما شكل عبئاً على اقتصاد صغير وقد ارتفعت قيمة العجز من 908 مليون عام 92 الى 2795 عام 1999 و (2907) عام 2008

الباب الثاني

الاتفاقيات التجارية والتكتلات الدولية وفلسطين

في ظل محدودية الموارد وعدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المتاحة تلجأ العديد من الدول الى تطوير علاقات تجارية دولية وتدخل في تكتلات اقتصادية دولية إقليمية فيما بينها لتشجيع التجارة الخارجية، لقد وقعت السلطة العديد من الاتفاقيات لزيادة التبادل التجاري وتعزيز التقدم الاقتصادي الذي كانت تسعى إليه وستعرض أهم هذه الاتفاقيات والفوائد المرجوة منها :

اولاً: الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية و الثنائية:

تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بعد اتفاقية باريس الاقتصادية بهدف زيادة التبادل التجاري والتخلص من العلاقات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني إلا ان هذه الاتفاقيات والبروتوكولات لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منها سواء لأسباب إدارية وأمنية واقتصادية وفي عجلة سيتم استعراض أهم الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية:

- اتفاقية باريس.
 - الاتفاقيات مع الدول العربية (الأردن، مصر، السعودية).
 - مذكرات التفاهم والتعاون مع (تونس، المغرب، السودان، الإمارات، سوريا)
- لكن حجم التبادل التجاري مع الدول العربية المجاورة رغم هذه الاتفاقيات لم يكن حسب المتوقع لأسباب عديدة منها:

1. نشأ من الأنماط الإنتاجية لحد كبير في كل من فلسطين والدول العربية.
2. معاملة السلع الفلسطينية معاملة سلع دول مستقلة الامر الذي أفقدها معاملة تفصيلية يمكن ان تمنح لدولة تحت الاحتلال.
3. انخفاض القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية من حيث التكلفة والجودة.
4. معوقات اتفاقية باريس من حيث الإجراءات وتحديد قوائم سلعية.
5. عدم تفعيل قرارات جامعة الدول العربية من حيث المعاملة التفصيلية.

* الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية الشراكة الأوروبية . المتوسطة للتجارة والتعاون.
- التعاون التجاري مع الولايات المتحدة.
- اتفاقية التجارة مع كندا.
- اتفاقية التجارة مع دول الافكا.
- التعاون التجاري مع روسيا.
- مذكرة تفاهم لتعزيز التجارة مع الصين.

ثانياً: الاقتصاد الفلسطيني ومنطقة التجارة العربية:

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 59 المنعقدة في مقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراراً للإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال 10 سنوات ابتداءً من 1998/1/1 حيث

تعامل السلع التي يتم تبادلها في إطار المنطقة معاملة السلع الوطنية في الدول العربية فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والرسوم والضرائب المحلية ولا تخضع هذه السلع الى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

ان فلسطين عند انضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاستفادة بالحد الأدنى من المكاسب المحتملة بشكل تدريجي كان أفضل من حيث ضعف الإنتاجية وزيادة حدة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وخصوصاً إذا ما كان هذا الانضمام في ظل استقلالية للاقتصاد الفلسطيني والحصول على المعاملة الخاصة للدول الأقل نمواً ، مع العلم والتأكيد بان الاتفاقيات المتعددة الأطراف توفر أسواقاً أوسع وأكثر استقراراً وتكون في كل الأحوال أفضل من الاتفاقيات الثنائية.

ثالثاً: الاقتصاد الفلسطيني ومنطقة التجارة العالمية:

أنشئت منظمة التجارة العالمية في يناير 1995 نتيجة لمفاوضات جولة أورغواي التجارية حيث تكون مسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري متعدد الأطراف كما أنها توفر محفلاً للمفاوضات من اجل تحرير التجارة في السلع والخدمات بفضل إزالة الحواجز ووضع قواعد في مجالات جديدة متصلة بالنشاط التجاري

ورغم ان فلسطين لم تستفيد من الانضمام لـ WTO في ظل الأوضاع الحالية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني إلا أننا بحاجة الى تهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية والإجراءات اللازمة لدخول فلسطين للمنظمة في الوقت المناسب حيث تكمن المصلحة في:

1. الحصول على دعم القوى السياسية الدولية.
2. إجبار اسرائيل على إزالة وإلغاء كافة القيود التجارية وغير التجارية التي مازالت تعيق تدفق السلع والخدمات.
3. الالتزام بالقواعد الخاصة للمنظمة والتي تتمثل بالفحص قبل الشحن والمعايير الصحية وقواعد المنشأ والتقييم الجمركي.
4. المطالبة عند الانضمام بمعاملة فلسطين وفق سياسة جمركية مستقلة عن إسرائيل.

الباب الثالث

المعابر واثر الحصار على قطاع غزة



تعتبر الحدود والمعابر لأي دولة هي الشرايين التي تزودها بكل ما تحتاج إليه وهي وسيلة لاتصالها مع العالم الخارجي، فالدول المستقلة تسيطر على حدودها البرية والمائية والجوية ، ولا يحق لأي بلد اختراق الحدود إلا بموافقتها والاتفاقيات المبرمة مع جيرانها المشتركين معها في الحدود. أما بالنسبة لفلسطين فهي تختلف عن باقي دول العالم حيث عمد الاحتلال الصهيوني إلى تقسيمها إلى أجزاء وقام بفصل هذه الأجزاء ووضع لكل جزء المعابر الخاص به، فالضفة الغربية لها معابرها وقطاع غزة له معابر أخرى، حيث يبلغ عدد المعابر على حدود قطاع غزة سبعة معابر، ويفرض الاحتلال الصهيوني سلطته الكاملة على خمسة منها وهي:- (كارني/ المنطار، صوفا/ العودة ، ناحال العوز/ الشجاعية، بيت حانون/إيرز، القرارة/ كيسوفيم) بينما يشرف الاتحاد الأوروبي ومصر والسلطة الوطنية على معبر رفح البري، أما معبر كرم أبو سالم فيعتبر من نقاط العبور المؤقتة وهو يربط قطاع غزة بمصر طبقاً لاتفاقية المعابر التي وقعت في 2005/11/15، وتشرف عليه سلطات الاحتلال إشرافاً كاملاً، وهو مخصص لدخول البضائع الواردة عن طريق مصر.

وفيما يلي نبذة عن معابر قطاع غزة التجارية الستة:-

1. **معبر المنطار/ كارني** : يقع معبر المنطار شرق مدينة غزة وهو المنفذ التجاري الرئيسي للقطاع، ويربط القطاع مع الضفة وباقي دول العالم بالاشتراك مع معبر رفح. وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية واستيراد 600 شاحنة يومياً. ومع

ذلك فقد كان معدل حركة الصادرات 58 شاحنة فقط في الفترة ما قبل 2007/6/12. وقد شهد المعبر بعد 2007/6/14 إغلاقاً تاماً أمام عمليات التصدير من القطاع إلى الضفة والخارج حيث أن القطاع كان يصدر 58 شاحنة يومياً من مختلف المنتجات كالموبيليا، منتجات الأقمشة والخياطة، الأدوات الكهربائية، الخضروات، الزهور والأسماك الطازجة.

أما فيما يخص الواردات فلا يسمح حالياً إلا بإدخال كميات محدودة للغاية من القمح والأعلاف والبقوليات وبواقع يومين عمل أسبوعياً فقط عبر الحزام الناقل المخصص لنقل الحصة سابقاً

2. **معبر العودة/ صوفا:** وهو معبر يقع جنوب القطاع (شرق مدينة رفح) وتسيطر عليه قوات الاحتلال سيطرة كاملة، وهو معبر صغير مخصص لاستيراد مواد البناء، وقد أغلق المعبر كلياً منذ منتصف حزيران /2007. ولم يتم فتحه لإدخال مواد البناء حتى بدء سريان اتفاقية التهدئة بتاريخ 2008/6/19 ومن ثم أعيد إغلاقه في سبتمبر 2008 حتى تاريخه .

3. **معبر كرم أبو سالم:** يقع جنوب شرق قطاع غزة، ويبعد 3.6 كم عن معبر رفح، ويصنف كعمر تجاري مؤقت حسب اتفاقية المعابر 2005، يستخدم حالياً لإدخال كافة البضائع التي يسمح الاحتلال بإدخالها والتي لا تتجاوز 76 سلعة من أصل 4000 سلعة يحتاجها القطاع كما أن المعبر غير مهياً من الناحية الفنية بسبب عدم احتوائه على التجهيزات اللازمة ولا توجد في المعبر ساحات مغطاة، مما أدى إلى تلف جزء كبير من السلع الواردة 0

تحاول قوات الاحتلال حالياً جعله المعبر الأساسي والوحيد لتوريد ما يحتاجه قطاع غزة

4. **معبر الشجاعية/ ناحال العوز:** وهو معبر يقع شرق مدينة غزة ويعتبر مضخة لضخ الوقود والغاز إلى قطاع غزة. وقد استخدمت سلطات الاحتلال هذا المعبر كوسيلة للضغط على المواطنين، وذلك بمنع إدخال الوقود تارةً وبتقنيه إلى الحد الأدنى تارةً أخرى. ومنذ تشكيل الحكومة العاشرة - التي فازت فيها حركة حماس - عن طريق انتخابات نزيهة وشرعية بشهادة المراقبين الدوليين وبالذات -مركز كارتر- وهو مركز أمريكي متخصص بهذه الأمور حيث صرح جيمي كارتر - أحد رؤساء الولايات المتحدة السابقين- وأحد المشاركين في هذا المركز:

" أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية كانت نزيهة ومنصفة، وكانت مقبولة من جهة الفائر والخاسر، وأنها من إحدى 62 انتخاباً تم مراقبتها من قبل المركز".

هذا وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تقليص كمية الوقود التي تدخل القطاع عبر هذا المعبر إلى أدنى الحدود. مما أدى بمحطات الوقود إلى إغلاق أبوابها لفترة من الزمن ولجأت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات **لمحاولة** ضمان العدالة في التوزيع وتلبية الأولويات أما حالياً فقد استخدم معبر كرم أبو سالم بديلاً عن معبر الشجاعية لتوريد غاز الطهي وسولار محطة توليد الكهرباء وكميات لا تتجاوز 46 - 50 % من حجم الاستهلاك اليومي في أحسن الأحوال

5. **معبر رفح الحدودي البري:** يقع المعبر جنوب مدينة رفح على الحدود المصرية الفلسطينية، ومن المفترض أن تكون السيطرة عليه فلسطينية بالتنسيق مع مصر ومراقبة الاتحاد الأوروبي، ومن المفترض أيضاً أن يعبر منه كل فلسطيني يحمل الهوية الفلسطينية (حسب اتفاقية المعابر

الموقعة في 2005/11/15 . وحسب اتفاقية المعابر فليس من حق الاحتلال إغلاق المعبر بل يتحایل باستخدام نص يلزم الطرفين بعدم فتح المعبر إلا بوجود المراقبة الأوروبية، أما حالياً فلا يتم فتح المعبر إلا بواقع يومين أو ثلاثة شهرياً أمام حركة المسافرين الأمر الذي يجعل حياة الفلسطينيين في القطاع في غاية الصعوبة 0

6. **معبر بيت حانون/ إيرز:** يقع شمال مدينة غزة وتسيطر عليه قوات الاحتلال سيطرة كاملة، وهو مخصص بشكل أساسي لعبور الأفراد وفي بعض الأحيان كان يستخدم لدخول السيارات المستوردة إلى القطاع أما حالياً فلا يسمح بذلك على الإطلاق ويسمح الآن بدخول بعض الحالات المرضية من خلاله حيث يتعرض المواطنون الفلسطينيون عند المرور للاهانة والابتزاز من أمن واستخبارات سلطات الاحتلال، ويضطرون للمشي مسافات طويلة من أجل عبوره. تجدر الإشارة إلى أن واردات المعابر لا تتجاوز 25 % من احتياجات قطاع غزة 0

اثر الحصار والحرب على غزة :

منذ **يونيو/2007** فرضت سلطات الاحتلال حصاراً غير مسبوقٍ على جميع المعابر الحدودية للقطاع، مما أدى إلى سجن 1.5 مليون مواطن في أحد أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان، مما أدى إلى تدهور الوضع الإنساني. فقد أدى هذا الإغلاق إلى نتائج سلبية على السكان، وأشد ما في هذه الأزمة هو تدهور الظروف المعيشية للسكان ، بسبب تآكل مصادر الرزق وتدمير البنية التحتية، ونوعية الخدمات الحيوية المتاحة في مجالات: الصحة والتعليم ، الكهرباء، المياه والصرف الصحي. بالإضافة إلى حرمان الفلسطينيين من مغادرة قطاع غزة ، أو من التحرك بحرية إلى الضفة الغربية أو أي مكانٍ آخر، وخاصة عندما تكون حياتهم وسلامتهم الجسدية، أو الحريات الأساسية معرضة للخطر، وقد كان لهذا الحرمان الأثر المدمر خلال العدوان الأخير على غزة - أو ما سمي **بعملية الرصاص المسكوب-** والتي بدأت يوم **27 ديسمبر 2008** واستمرت **3 أسابيع**، ونتج عنها خسائر فادحة في الأرواح وعدد كبير من الإصابات الخطيرة. فقد تسبب العدوان على غزة بتدمير واسع النطاق للممتلكات، البنية التحتية وأصول الإنتاج.

وقد قلصت القيود المستمرة على حركة السكان والبضائع من وإلى غزة من خلال المعابر قدرة جميع الجهات ذات الصلة من معالجة الاحتياجات الهائلة والتحديات التي ظهرت بسبب الهجوم العسكري الأخير.

ويعتبر هذا الحصار شكلاً من أشكال العقاب الجماعي على جميع سكان القطاع، وقد دعت الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية مراراً إلى ضرورة رفع الحصار والقيود المفروضة على حدود القطاع، للسماح بحرية المرور والحركة عبر الحدود و السماح بالدخول بحرية إلى الأراضي الزراعية داخل القطاع ، إضافةً إلى السماح للصيادين بالصيد في المناطق الإقليمية لقطاع غزة.

وتعتبر هذه أولى الخطوات الملحة المطلوبة للبدء بإعادة بناء البيوت، والبنية التحتية، وإنعاش الاقتصاد و استعادة الكرامة الإنسانية في غزة.

وقد شمل الحصار المفروض على قطاع غزة من يونيو/2007 جميع أوجه الحياة الطبيعية للإنسان وتمثل ذلك في العديد من الخطوات مثل:

- إغلاق جميع المعابر و-معبّر المنطار على وجه الخصوص- وهو أكبر وأفضل المعابر التجارية تجهيزاً فيما عدا حزام ناقل يستخدم لنقل الحبوب.
- قيود شاملة على الواردات من المواد الصناعية والزراعية ومواد البناء.
- وقف جميع الصادرات.
- تخفيض كميات الوقود الصناعي (المستخدم لتشغيل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة) ومنع الأنواع الأخرى من الوقود منعاً باتاً في فترة من الفترات مما حدا بالسائقين إلى استعمال زيوت الطهي لتشغيل المركبات.
- فرض حظر تام على حركة الفلسطينيين من خلال معبر بيت حانون -المعبر الوحيد لنقل المسافرين- إلى الضفة الغربية والخارج، باستثناء عدد محدود من "الحالات الإنسانية".
- إغلاق معبر رفح - الذي تملك مصر حق السيطرة المباشرة عليه - باستثناء فتحه في فترات متقطعة.
- انخفاض كبير في مساحة المناطق المسموح للفلسطينيين الزراعة فيها.
- منع الفلسطينيين من الصيد في مياههم الإقليمية لأكثر من 6 ميل بحري ثم قلصت لـ 3 ميل بحري بعد العدوان الأخير على غزة.

نتائج الحصار والحرب على غزة

أولاً: التدمير المتعمد لمصادر الرزق

- ما يزيد على 140.000 من سكان غزة عاطلون عن العمل بالرغم من قدرتهم ورغبتهم فيه.
- هذه النسبة تمثل 41.5% القوى العاملة في قطاع غزة، مقارنة بـ 32.3% في الربع الثاني من عام 2007.

- 60% من العاطلين عن العمل أقل من 30 عاماً.
- بالرغم من انخفاض معدلات البطالة في قطاع غزة في الربع الثاني عنها في الربع الأول من العام 2009 فإن هذه النسبة من أعلى النسب في العالم.
- يمكن أن تكون نسبة العاطلين عن العمل الفعلية أكثر من ذلك.
- أعلى نسبة من البطالة تتركز في الفئة العمرية من 20-24 عاماً، حيث وصلت نسبة البطالة فيها 57%. أما الفئة العمرية من 25-29 عاماً فقد بلغت 39.3%.
- سجل انخفاض في نسبة العاملون في مجال الزراعة من 8.4% في الربع الأول من العام 2009 إلى 4.8% في الربع الثاني من نفس العام.

ثانياً: انعدام الأمن الغذائي

ومن الآثار الناتجة عن الحصار والحرب والتدمير المتعمد والممنهج لمصادر الرزق هو تزايد انعدام الأمن الغذائي : حيث يعاني حوالي 1.1 مليون نسمة من سكان قطاع غزة (75% من السكان) من انعدام الأمن الغذائي بعد أن كانت النسبة 56% في الربع الأول من عام 2008.

ثالثاً: قيود الاستيراد والتصدير

- تمثل نسبة الواردات حالياً 25% من نسبة الواردات التي كانت تدخل القطاع قبل يونيو/2007.
- 27% من الواردات يتم استيرادها من قبل المنظمات الإنسانية مثل الأنروا بينما كانت هذه النسبة 5% قبل الحصار.
- حوالي 70% من الواردات خلال هذه الفترة من المواد الغذائية.
- معظم المواد الصناعية والزراعية ومواد البناء إما محظورة أو مقيدة بشدة.
- 95% من مواد التصنيع المستخدمة في غزة كان يتم استيرادها عن طريق المعابر المشتركة مع دولة الاحتلال.
- ما يقدر بحوالي 1,700 حاوية تجارية من السلع المستوردة موجودة في مخازن دولة الاحتلال أو في الضفة الغربية ، وبعضها منذ بداية الحصار. مما تسبب في خسائر قدرت بملايين الدولارات من رسوم للحاويات والشحن والتخزين.
- حظر التصدير نهائياً ما عدا 138 شاحنة من زهور الزينة والفراولة، مقارنةً بمعدل 70 شاحنة كان يتم تصديرها يومياً في الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 لدولة الاحتلال وأوروبا والضفة الغربية. وحسب اتفاقية المعابر في نوفمبر/2005 فمن المفترض أن يتم تصدير 400 شاحنة من مختلف المنتجات يومياً.
- كان يتم في السابق تصدير ما نسبته 76% من منتجات الأثاث، 90% من الألبسة و 20% من المنتجات الغذائية.

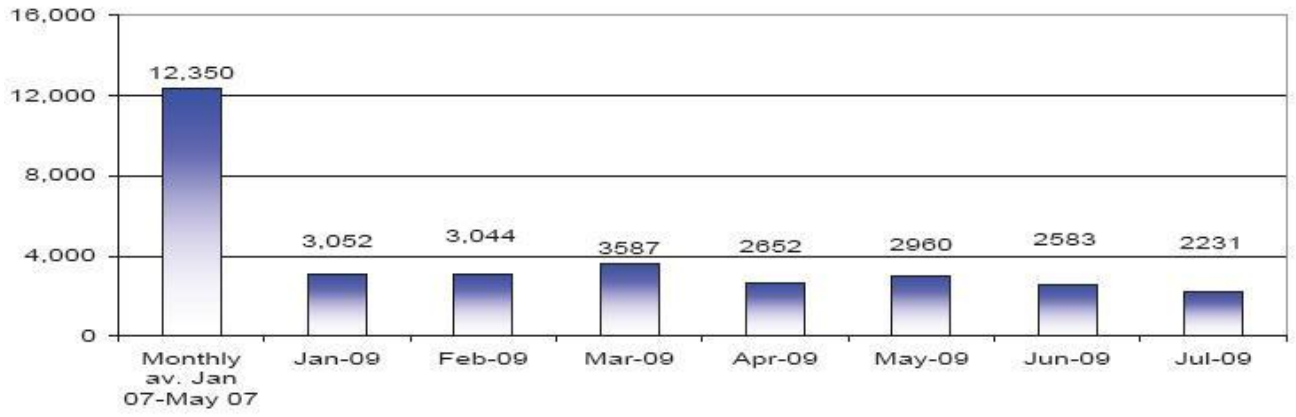
- نتيجةً لهذا الحصار أُجبرت 96% من المنشآت الاقتصادية على الإغلاق (3,750) منشأة و النسبة الباقية (4%) تعمل جزئياً.
- أما بالنسبة لقطاع الزراعة والذي يشكل مصدر رزقٍ لحوالي 40,000 مزارع، صيادٍ، راعٍ، عمال زراعة ومربي المواشي والطيور. فقد تأثر هذا القطاع جراء الحصار بسبب منع العديد من المواد الأساسية اللازمة له مثل: البذور، الوقود و قطع الغيار اللازمة للري. والسفن بالإضافة إلى مستلزمات الصيد. فقد تم تدمير أصول الإنتاج الزراعي خلال الحرب على غزة، وقدرت الخسائر المباشرة بحوالي 180 مليون دولار وخسائر غير مباشرة بـ 88 مليون دولار خلال 6 أشهر بعد الحرب.
- أدى منع تصدير المنتجات الزراعية إلى إغراق السوق بالمنتجات التي كانت تصدر سابقاً مثل: الفراولة، البندورة الكرزية، الفلفل الأخضر وزهور الزينة، مما أدى إلى انخفاض أسعارها وبالتالي انخفاض دخل 5,000 مزارع و 10,000 عاملٍ في الزراعة. وقد اضطر بعض المزارعين إلى إطعام حيواناتهم بهذه المزروعات جراء حظر تصديرها.



الحيوانات تتغذى على الزهور

- تم حظر استيراد مواد البناء خلال هذه الفترة -ماعدا- كميات بسيطة خلال فترة الهدنة والتي استمرت لمدة 4 أشهر فقط وقد بلغ عدد الشاحنات الواردة خلالها 5371 شاحنة وقد كان ما نسبته 88% من هذه الشاحنات محملة بالحصمة والتي لا يمكن الاستفادة منها بدون مواد البناء الأخرى.
- تم إغلاق معبر صوفا منذ 12 سبتمبر/2008 وحتى الآن.

شكلاً يوضح عدد الشاحنات - معدل الواردات الشهرية للقطاع عام 2009 مقارنةً بمعدل الواردات



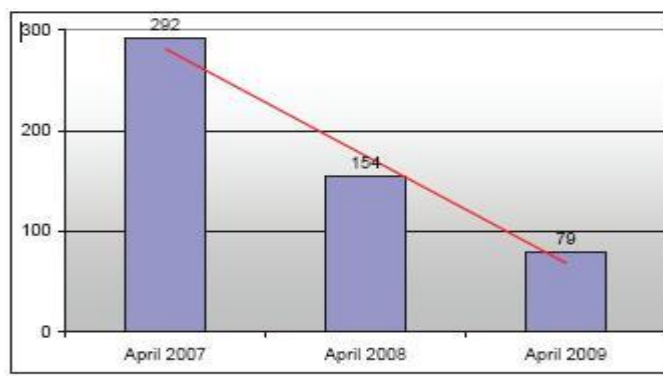
في

رابعاً: القيود المفروضة على حرية الوصول إلى الأراضي الزراعية والمياه الإقليمية

(أ) المياه الإقليمية وقطاع الصيد

- بلغت كمية صيد الأسماك عام 1999 حوالي 4,000 طناً وقد تناقصت في العام 2008 إلى 2700 طناً.
- كانت تشكل صناعة الصيد في قطاع غزة غي تسعينات القرن الماضي ما نسبته 4% من الاقتصاد الكلي الفلسطيني (10 مليون دولار سنوياً).
- وقد بلغ المعدل النصف من 2001-2006.
- هناك 4500 فلسطينياً يعملون في قطاع الصيد (صيد ، إعداد شباك و بيع أسماك) وكل هؤلاء تأثر دخلهم بسبب القيود المفروضة عليهم.
- أما بالنسبة لمناطق الصيد فبعد الحرب على غزة لا يسمح للصيادين الفلسطينيين بالإبحار إلى أكثر من 3 ميل بحري، بعد أن مسموحاً لهم في الصيد بعمق 6 ميل بحري منذ أكتوبر/ 2006 .
- كان يسمح للصيادين قبل ذلك بالدخول إلى عمق 12 ميل بحري.
- أثر هذا الإجراء على كمية الأسماك وحجمها. ولا يوجد في هذه المساحة سوى الأسماك الصغيرة ونتيجةً لذلك ازداد سعر هذه الأسماك .
- بلغت كمية الأسماك التي تم صيدها في شهر إبريل 2009 إلى 79 طناً، وهذه تمثل نسبة الثلث فقط عن إبريل 2007.
- بلغ سعر كيلو السردين 25 شيكل بعد أن كان 12 شيكلاً العام الماضي.

شكلاً يوضح معدل كمية الصيد في شهر إبريل /2007-إبريل/2009 " الأمم المتحدة"



ب) المناطق الزراعية

- بعد عملية الانفصال أحادي الجانب في أغسطس 2005 خلقت دولة الاحتلال ما سمي بالمنطقة المعزولة (الممنوع الوصول إليها) حيث حرمت المواطنين من الوصول إلى أراضيهم القريبة من الحدود بعمق 150 متراً وهددت بإطلاق النار عليهم.
- بتاريخ 23 مايو/2009 تم توسيع المنطقة لتصل إلى 300 متراً عمقاً مما حرم المزارعين من الوصول إلى أراضيهم لزراعتها وبالتالي تدمير مصدر رزقهم الوحيد. ويشمل المنع في بعض الأحيان عمق 1000 متر.
- قتل جراء هذه القيود 33 مواطناً فلسطينياً بينهم 11 طفلاً. وجرح 61 مواطناً بينهم 13 طفلاً.
- تم تدمير أصول الإنتاج الزراعي خلال الحرب على غزة، وقدرت الخسائر المباشرة بحوالي 180 مليون دولار وخسائر غير مباشرة بـ 88 مليون دولار خلال 6 أشهر بعد الحرب.

خامساً: القيود المفروضة على إدخال الأوراق النقدية

- تحتاج البنوك في قطاع غزة إلى حوالي 200 مليون شيكل شهرياً لتلبية احتياجاتها، فيما تحتاج المؤسسات الدولية إلى المزيد لتمويل عملياتها.
- كجزء من الحصار منعت سلطات الاحتلال إدخال أوراق النقد من البنوك في الضفة إلى فروعها العاملة في غزة.
- عدم توفر السيولة النقدية لدى موظفي القطاع أدى إلى تدهور أكبر للاقتصاد.
- وأدى أيضاً إلى عدم ثقة المتعاملين مع هذه البنوك.
- وفرضت البنوك قيوداً صارمة على مجال القروض، مما أثر على ربحيتها.

سادساً: الدمار الناتج عن عملية الرصاص المسكوب

- أدت عملية "الرصاص المسكوب" من 27 ديسمبر/2008-18 يناير/2009 وما تم استخدامه فيها من مختلف أنواع الأسلحة إلى دمار هائل للممتلكات العامة والخاصة، وبدأت غزة عقب العملية وكأن زلزالاً من أقوى درجات ريختر قد ضربها والآثار باقية حتى الآن.
- حسب مسح مشترك قام به برنامج الأمم المتحدة للتنمية والإعمار التابع للأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فهناك حوالي 3450 منزلاً دمرت كلياً، 400، 6 منزلاً أصيبت بأضرار بالغة، 2870 دمرت دماراً كبيراً و 52,400 تضررت بشكل بسيط.



- تضرر وضع القطاع الخاص نتيجة الدمار الواسع والأضرار التي لحقت به خلال عملية الرصاص المسكوب. وحسب نتائج المسح الذي قام به المجلس التنسيقي للقطاع الخاص في غزة والذي أظهر أن هناك 268 منشأة صناعية قد دمرت دماراً كلياً و 432 دماراً جزئياً. وقد قدرت الخسائر بحوالي 139 مليون دولار.
- 40% من المشروعات التي دمرت كانت مشروعات صغيرة أو متوسطة (297 منشأة).
- 60% الباقية كانت منشآت تجارية ، إنشاءات ومقاولات ومحطات وقود.
- أما الضرر الذي لحق بقطاع البناء فقد كان كبيراً ومما فاقم الأزمة هو عدم وجود مواداً للبناء في غزة.
- تم تضرر 20 مصنعاً من بين 29 مصنعاً للباطون الجاهز بالإضافة إلى 39 منشأة تتعلق بالبناء مثل: مصانع البلاط والطوب... مما ألحق الدمار بحوالي 70 % من قدرتها.
- قدرت خسائر قطاع البناء والمنشآت التابعة له بـ 27 مليون دولار.

سابعاً: اقتصاد الأنفاق

- كنتيجة طبيعية للحصار وللمحافظة على حياتهم، قام المواطنون الفلسطينيون بحفر الأنفاق للتغلب على النقص الحاد في البضائع ومتطلبات الحياة الضرورية.
- تم إدخال جميع الأصناف عبر الأنفاق من الأغذية والأدوات والأجهزة
- هناك إحصائيات تشير إلى وجود حوالي 400-600 نفق وأخرى حوالي 800 نفق .
- تم تشغيل آلاف الأيدي العاملة في هذه الأنفاق في نقل البضائع، بناء وإصلاح الأنفاق
- منذ يونيو/2007 حتى يونيو/2009 توفي حوالي 87 فلسطينياً جراء حوادث الأنفاق مثل الانهيارات بينما جرح 144.
- في يوليو/2009 توفي 12 شخصاً جراء انهيار الأنفاق وجرح 26 آخرون.
- كانت حصيلة الوفيات جراء حوادث الأنفاق منذ بداية 2009 فقط 36 شخصاً.

- تشكل عمالة الأطفال الجزء الأكبر من العاملين في الأنفاق نظراً لصغر حجمهم وسهولة تحركهم بالإضافة إلى رخص أجرتهم.

ثامناً: الحظر المفروض على دخول مواد البناء

- حوالي 20,000 شخصاً ما زالوا مشردين وهم أصحاب البيوت المدمرة كلياً. (3540 منزلاً).
- يقطن في هذه البيوت المدمرة كلياً أو جزئياً حوالي 52,400 عائلة تضم 300,000 فرداً.
- معظم من دمرت بيوتهم يسكنون عند أقاربهم أو في بيوتٍ مستأجرة.
- 40 عائلة ما زالوا يسكنون في معسكرات من الخيام في شمال القطاع وفي غزة.
- 100 عائلة ما زالوا يسكنون في خيام بالقرب من منازلهم المدمرة، مستخدمين أجزاءً من منازلهم المدمرة.
- تبلغ تكاليف إزالة الأنقاض 12 مليون دولار.

تاسعاً: أزمة الطاقة المستمرة والمتواصلة

- في نوفمبر/2007 أعلنت سلطات الاحتلال قطاع غزة كياناً معادياً.
- منذ ذلك الحين قررت سلطات الاحتلال تخفيض كمية جميع أنواع الوقود التي تدخل إلى القطاع مما خلق أزمة الطاقة التي طال أمدها، مع ما تسببه من آثار سلبية على جودة الخدمات الرئيسية المقدمة.
- أدى العجز في كمية السولار الصناعي إلى تقليل كمية الكهرباء التي تنتجها محطة الكهرباء في غزة.
- تتراوح كمية الكهرباء التي يحتاجها القطاع من 230 - 250 ميجاوات.
- 122 ميجاوات يتم تأمينها عبر شرائها من دولة الاحتلال.
- 17 ميجاوات يتم التزود بها من مصر لتغطية احتياجات معبر رفح.
- تنتج محطة كهرباء غزة حوالي 80 ميجاوات في حال عملها بالكامل.
- تستطيع المحطة حالياً إنتاج من 55-60 ميجاوات (4/3 طاقتها) بسبب النقص في المواد وقطع الغيار، مما يؤدي إلى عجز بحوالي 15-20%

الباب الرابع

استراتيجيات مواجهة تحديات القطاع التجاري

أولاً: التحديات التي تواجه القطاع التجاري:

مازال سكان قطاع غزة يعانون من تدهور حاد في الوضع الاقتصادي منذ ان فرض الحصار منتصف شهر يونيو 2007 مما أدى الى توقف شبه على للحركة التجارية وحركة الأفراد على معابر قطاع غزة.

استمرارية هذا الوضع الصعب أوجد الحاجة للبحث عن بدائل لمواجهة هذا الحصار الخانق والذي تأثرت منها كل القطاعات كما أشرنا في المحور السابق|
السيناريوهات المقدمة:

1. معابر مغلقة مع استقرار سياسي.
2. معابر مغلقة مع عدم استقرار سياسي.
3. معابر مفتوحة مع عدم استقرار سياسي.
4. معابر مفتوحة مع استقرار سياسي.

أكثر السيناريوهات ملائمة للوضع الراهن هي :

السيناريو الأول :

حيث - لا يوجد صادرت.

- واردات محدودة جداً.
- صعوبة الحركة للبضائع الأفراد.
- مؤسسات قطاع خاصة مغلقة.
- ارتفاع نسبة البطالة.
- الحركة التجارية الداخلية.

السيناريو الثاني :

- وحدة وطنية . استقرار حكومي.
- نقطة عبور رفح مفتوحة لدخول البضائع والأفراد.
- عمل المعابر التجارية بشكل جزئي.
- احتمالية تشكيل نقاط العبور بواسطة القطاع الخاص.

ثانياً: استراتيجيات لمواجهة القطاع تحديات القطاع التجاري.

** استراتيجيات التصنيع

مجموعة من الإجراءات والسياسات المطبقة من أجل زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية وإيجاد فرص عمل ذلك يركز على إحلال الواردات أو إنتاج سلع للتصدير في ظل السيطرة على المعابر والحدود.

1- إستراتيجية إحلال الواردات:-

لقد تم إتباع نموذج في معظم الدول العربية غير النفطية حيث كان الاهتمام بالتالي:

- إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية (غير المعمرة) كالملابس والأحذية والأخشاب وغير ذلك من الصناعات البسيطة.
 - إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة كالآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية.
- ولا يتم ذلك إلا من خلال:

1. دراسة حجم الطلب الفلسطيني على السلع والتركيز على السلع الاستهلاكية ذات الوزن الأكبر في هيكل الطلب المحلي.
2. دراسة الطاقة الفعلية للمنشآت الصناعية.
3. دراسة الفجوة ما بين العرض والطلب حسب التكلفة والجودة.
4. تشجيع وتوجيه المنشآت الإنتاجية لإقامة الصناعات التي تلبي الاحتياجات الضرورية حسب الدراسات المعتمدة.

2- إستراتيجية تشجيع الصادرات :

تقوم على أساس تشجيع إقامة بعض الصناعات ذات القدرة التنافسية العالية بغرض التصدير حسب الطلب الخارجي وبالتالي يتم تحديد حجم الطلب وفقاً للنوع، الحجم، المواصفات.

لن نخوض في هذا المبحث لأننا بالفعل لا نملك القرار في فتح وإغلاق المعابر وكل ما سيفال في هذا البند سيكون كلاماً نظرياً وغير قابل للتطبيق بسبب الأوضاع الراهنة.

السياسات الاقتصادية المطلوبة لدعم إستراتيجية التصنيع:

وهي عبارة عن إجراءات وقوانين وتشريعات تتخذها الحكومة للحد من الواردات وتشجيع الصادرات من خلال الأدوات التالية:

- السياسات التجارية:- (القيود الجمركية، المواصفات، الحصص، الإذونات)
- السياسة المالية:- الإعفاءات الجمركية والضريبية.
- السياسة النقدية:- تخصيص اسعار الفائدة، تقديم تسهيلات ائتمانية وقرض.

التوصيات :-

على الصعيد الداخلي

- دعم وتأهيل القطاع الصناعي وبعض أنواع الصناعات القادرة على تغطية السوق المحلي مكان السلع المستوردة.
- اعتماد سياسات حكومية - قوانين او إجراءات لتشجيع الطلب على المنتجات الفلسطينية خاصة في المستلزمات والنفقات الحكومية.
- تعويض وإعادة بناء المنشآت الصناعية المدمرة واستئناف العملية الإنتاجية.
- وضع آليات لضبط عمليات الإغراق
- تبني سياسة إحلال الواردات وخاصة للسلع الاستهلاكية.

على الصعيد الإقليمي:

- ضرورة الانضمام الى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى للاستفادة من الميزات والاستثناءات الممنوحة لدعم الاقتصاد الفلسطيني لضمان الاندماج في العمق العربي والحد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي
- ضرورة البدء بالإعداد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ودراستها بشكل دقيق مع ضرورة الاطلاع على تجارب الدول حديثة الانضمام.
- توفير معلومات دقيقة عن احتياجات الأسواق العربية والدولية للاستفادة من جميع الامتيازات الممنوحة سواء كانت من خلال قرارات القمة العربية او منظمة المؤتمر الإسلامي او الاتفاقيات الثنائية.

وبهذا الصدد ويعد عرض التوصيات نود الإشارة الى جهود وزارة الاقتصاد الوطني التي جاءت لتتسجم

مع هذه التوصيات ضمن خطة إستراتيجية هادفة على مدى ثلاث سنوات حيث:-

- 1- بادرت الوزارة بتطوير وتعريف القوانين، التشريعات، والسياسات والاتفاقات الاقتصادية.
 - قانون الوكلاء التجاريين.
 - قانون حماية المستهلك.
 - قانون الملكية الصناعية.
 - قانون المواصفات الفلسطينية.
 - مشروع قانون المنافسة.
 - مشروع قانون الغرفة التجارية.
 - قانون الاستثمار.
 - قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.
 - مسودة مشروع قانون الشركات.
 - قانون السجل التجاري.
 - قانون براءة الاختراع.والعديد من مشاريع القوانين الأخرى.

2- تأهيل وتطوير مقومات البنية التحتية لتلبية متطلبات عملية التنمية الصناعية والاقتصادية الشاملة.

حيث تم التأكيد على :

- بناء صوامع للحبوب ومخازن للسلع الإستراتيجية 0
- إنشاء 9 مدن صناعية داخلية وسكة حدودية.
- التوجه لإنشاء خزانات وقود 0

- و إنشاء مختبرات لإجراء الفحوصات.
- إنشاء مركز وطني للمعارض والمؤتمرات.

3- تطوير آليات تمويل للقطاع الخاص للوصول الى صناديق وبرامج الإقراض الميسرة لدعم

النشاط الاقتصادي

حيث أقرت الوزارة المشاريع التالية:

- إنشاء بنك الإنماء الصناعي.
- إنشاء صندوق لضمان ودعم الصادرات.
- شراء ديون القطاع الخاص.
- صندوق ضمها الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تطوير ودعم الصناعة الفلسطينية من حيث الجودة وزيادة حصة المنتج الفلسطيني في

الأسواق المحلية من خلال تفعيل البرامج التالية :

- إعادة تأهيل المصانع والمنشآت المدمرة.
- تحديث وتطوير الصناعة الوطنية.
- الحاضنات الصناعية.
- برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- دعم بناء القدرات للوزارة والمؤسسات التابعة لها ومؤسسات القطاع الخاص.

انتهى ،،

مرفق :

مرتكزات الرؤية الاقتصادية للحكومة

2010م

بداية عند الحديث عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة فإننا نتحدث عن حالة طوارئ أو حالة حرب وهي حالة استثنائية على الوضع الطبيعي وهنا يعطل العمل بالنظريات والسياسات الطبيعية في إدارة الاقتصاد.

ففي ظروف الحصار المفروض منذ سنوات والحروب المدمرة التي تشن من فترة لأخرى ، يصبح من الصعب جدا التخطيط الاقتصادي وتبني السياسات الاقتصادية المناسبة المتاحة في إدارة الاقتصاد .
وضمن الإطار السياسي العام يصبح توجه الاقتصاد إلى اقتصاد مقاوم ، يعيش بأقصى استغلال للمتاح ، لتوفير الاحتياجات الأساسية بالدرجة الأولى للشريحة الأكبر من المجتمع بالتركيز على الشرائح الفقيرة والمهمشة والمتضررة من الأوضاع والظروف العامة .

ويمكن إدارة الاقتصاد بخطط الطوارئ بعد تحديد الأهداف قصيرة الأجل بالدرجة الأولى التي تدعم صمود المواطنين وضمان حياة كريمة قدر الإمكان لأفراد المجتمع
على أن يكون الأساس في التعامل والتخطيط العدل الاجتماعي وشعور المواطن بالاهتمام من قبل المؤسسات المسؤولة خاصة الحكومة ، فإذا لم نستطع أن نتساوى في الحياة الكريمة الواعدة للغالبية ، فيجب المشاركة في الهم وتقاسم الصعوبات.

إن استمرار الحصار على وتيرته المشددة ، وما أحدثه من نقص حاد في المواد الأساسية خاصة مواد البناء وإعادة الاعمار بعد حرب ضروس طالت الأخضر واليابس ، والتوقف التام لقطاع الصناعة ودمار العدد الأكبر من المنشآت الصناعية والمصانع وما صاحب إغلاق المعابر وتوقف الصادرات بشكل تام ، وتفاقم عجز الميزان التجاري ليصل إلى أكثر من 720 مليون دولار ، واعتماد السوق الفلسطيني على الأنفاق بين مصر وقطاع غزة .

كل ذلك جعل من شبه المستحيل وضع خطط وسياسات اقتصادية سواء في الوزارة او الحكومة لغياب النشاط الاقتصادي الطبيعي والمؤسسي وغياب البيانات والمعلومات الضرورية لاستنباط الخطط والتنبؤ بها .

لذا تم صياغة هذه الورقة كمرتكزات لرؤية اقتصادية تكون دليلاً للوصول إلى الأهداف المرحلية القصيرة وللتعامل مع الوضع الراهن بكل سلبياته وتعقيداته .

أولاً: ملامح الوضع الاقتصادي الراهن :

1- الحصار وإغلاق المعابر :-

وهو المشهد الرئيسي للوضع الاقتصادي في قطاع غزة فتحكم الاحتلال في المعابر أي الواردات والصادرات، أنهك الاقتصاد الفلسطيني إلى أبعد الحدود ، ففي حين اختفت الكثير من السلع من الأسواق الفلسطينية خاصة السلع الأساسية لتدمير البنية التحتية مثل مواد البناء ، فإن الصادرات الفلسطينية نستطيع القول أنها انتهت ولم نسمع أحد يتحدث عنها الآن حيث يمكن القول :
الصادرات : انعدمت الصادرات الفلسطينية والتي تتركز في القطاع الزراعي ومن ثم القضاء على جزء كبير من الدخل (نسبة الصادرات من الدخل المحلي) ، وعزوف الكثير من المزارعين عن عملهم بسبب الخسائر ، ومن ثم زيادة معدلات البطالة والفقر .

الواردات: معظم الواردات عبر المعابر بكميات لا تفي باحتياجات السوق ، وبعض المواد منعت بالكامل وهو ما أدى إلى رفع الأسعار في بعض الأحيان بأرقام خيالية مثل مواد البناء وقطع غيار السيارات والماكينات وهو ما تسبب في انخفاض القوة الشرائية للمواطن ، بالإضافة إلى تعطل مشاريع البناء والتطوير
كذلك المواد الخام اللازمة للصناعة منعت في معظم الصناعات وهو ما أوقف قطاع الصناعة وأصابه بالشلل شبه التام.

2- العدوان الصهيوني الإرهابي (معركة الفرقان) :

بعد أن اعتاد الاحتلال على الاجتياحات الجزئية وتدمير الكثير من المكونات الاقتصادية مثل الأراضي الزراعية وآبار المياه والورش بدأ الاحتلال بشن حرب شاملة دمرت خلالها العديد من المصانع والورش والمحال التجارية وهو ما كان له آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني يمكن القول أنها أعادته إلى مرحلة بدائية

3- الأنفاق :-

على الرغم من أن الأنفاق ليست حديثة تماماً، ولكنها أصبحت ظاهرة في الحياة الاقتصادية الفلسطينية بعد أن باتت المنفذ الأهم لدخول البضائع الممنوع دخولها عبر الأنفاق على اختلافها إلى قطاع غزة . وبالرغم من أنها أحد الطرق لمواجهة الحصار ولو في الحد الأدنى إلا أنها تحمل العديد من المخاطر على تنظيم الوضع الاقتصادي في غزة خاصة وأن التحكم بها وتنظيمها لخدمة الاقتصاد الفلسطيني صعب فهناك سلع انخفض سعرها مثل الوقود والتبغ وبعض المواد رغم عدم السماح بدخولها من طرف الاحتلال وبلغت أخرى أيضاً منعت من الدخول من طرف الاحتلال بصورة مطلقة توفرت ولكن بأسعار مرتفعة نتيجة تكاليف الإدخال.

4- البطالة :

ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق في قطاع غزة بسبب الحصار والحروب مع التأكيد على أن البطالة هي من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الشعوب فارتفاع الأسعار في ظل وجود الدخل هو حل أقل سوءاً من انعدام الدخل تلجأ له العديد من الدول إذا اضطرت للموازنة بين الأمرين .

5- الفقر :

بالرغم من التوسع الملحوظ الذي حدث في مجال الإغاثة الإنسانية والإعانات إلا أن معدلات الفقر تتزايد باستمرار خاصة وأن الجوانب الاغاثية تركز على المواد الغذائية دون الاحتياجات المتعددة للأسر الفلسطينية.

6- السياسات الاقتصادية :

كما أسلفنا في مقدمة الورقة ، إن الظروف الطارئة التي يحياها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، تجعل من الصعب أو المستحيل تبني سياسات اقتصادية واضحة ودقيقة لفترة زمنية معقولة وذلك لأن عملية التحكم في المقدرات وإمكانية توظيفها منخفضة .

وعملية التنبؤ بالمستقبل غير واضحة وهو ما يؤثر بالسلب في عملية التخطيط .

كذلك فإن السياسات الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الفلسطيني قليلة وضعيفة ففي حين لا تتوفر السياسات النقدية لأسباب طبيعية في الاقتصاد الفلسطيني مثل غياب العملة الوطنية فهناك أسباب أخرى مثل تحكم رام الله في سلطة النقد وعمل البنوك الفلسطينية .

أما بخصوص السياسات المالية فهي أيضاً شبه مستحيلة بسبب الاتفاقيات الاقتصادية مع الاحتلال (اتفاقية باريس الاقتصادية) ونظام الجباية للضرائب والجمارك إلخ.

كذلك لا ننسى أن القطاعات الاقتصادية المستهدفة من السياسات الاقتصادية هي قطاعات مدمرة ومشلولة، وبحاجة إلى إعادة بناء ضمن إطار تشريعي حكومي ودعم مادي وفني تحت إشراف حكومي مع فتح للمعابر وعلى الأقل فتح معبر رفح الفلسطيني المصري أمام حركة المواطنين وتدفق السلع استيراداً وتصديراً ليكون معبر رفح بوابة للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد العربي والدولي.

ثانياً: مساحة التحرك :

إن المشكلة الاقتصادية الحالية هي ناتج رئيسي للمشكلة السياسية ، وعند الحديث عن الحلول فلا معنى للطروحات إذا أغفلت مركزية الجانب السياسي والمتمثل أساساً في إغلاق المعابر أو على الأقل التحكم بها ، وتحديد واردات القطاع عبر خطة احتلالية منهكة للمواطنين والحكومة وتبقى المساحة المتاحة للحكومة بسيطة ولكن يمكن أن يكون لها أثر إيجابي بالغ في المجتمع الفلسطيني حيث تعمل الحكومة على التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للحصار والحرب على المواطن ، وذلك في عدة مجالات مثل الأسعار ، وتوزيع الدخل، المشاريع الصغيرة، المشاريع الزراعية .

1- المشاريع الزراعية و الاستفادة من المحررات :

إن أهم القطاعات الإنتاجية التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الحاضر هي قطاع الزراعة ، وذلك لسهولة التعامل مع هذا القطاع وتجديده، وإن تكاليف المشاريع في هذا القطاع ليست باهظة والإمكانات رغم محدوديتها إلا أنه يمكن العمل في هذا القطاع ، بالإضافة إلى وجود السوق المحلي القادر على استيعاب المنتجات.

لذا فقد قامت الحكومة بالتركيز على هذا القطاع في مختلف جوانبه زراعة الأرض وإنشاء مزارع الطيور والمواشي.... الخ . وهو ما يظهر في مشاريع المحررات ، والمواطنين . حيث بدأت بعض المحاصيل في سد احتياجات السوق المحلي " اكتفاء ذاتي " خاصة من الأشجار المثمرة " الفواكه " حيث بلغت المساحة المزروعة آلاف الدونمات بما يقرب من 150 ألف شجرة العام الماضي والخطة زراعة ما يقارب 250.000 شجرة خلال العام القادم ، بالإضافة إلى مئات الآلاف من فساتل النخيل المثمر .

- هذا بالإضافة إلى التركيز على الاستفادة من النفايات العضوية الصلبة في صناعة السماد البلدي اللازم كبديل أساسي للسماد الكيماوي الذي لا يدخل عبر المعابر .

- دعم المزارع الفلسطيني من خلال توفير عمال للحصاد وجني الثمار فضلاً عن المساعدة في الزراعة

- دعم وتشجيع مربي الأسماك من خلال توفير الاستزراع السمكي وفق حاجة البلد.
- دعم وتشجيع زراعة وتسويق الفطر على نطاق كبير بالإضافة للتربية الحيوانية والطيور .
- تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين جراء سياسات وأفعال الاحتلال الصهيوني الإرهابية .

ومن أهم الجوانب الايجابية والتنمية لهذا المشروع إيجاد فرص عمل لعدد من المواطنين وتوليد دخل مناسب لعدد كبير من الأسر ، وتحقيق الأمن الغذائي في هذا الجانب بتوفير المنتج محلياً كبديل عن الواردات من الخارج.

2- المشروعات الصغيرة (الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار) :

تمويل المشروعات الصغيرة ، هو أحد المفاتيح الهامة لمعالجة المشاكل الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة لأنها تحقق أهداف هامة جداً على رأسها إيجاد فرص عمل في مواجهة تزايد البطالة ثم توليد دخل كريم للأسرة الفلسطينية في مواجهة تزايد نسب وأعداد الفقراء بالإضافة إلى توفير منتج محلي لسد النقص في الواردات وعليه فالضرورة ملحة للتوسع في هذا النوع من المشاريع بزيادة التمويل المخصص لها .

ويبقى أن نشير إلى أن المشاريع الصغيرة تكون من الحلول الايجابية في مواجهة الاحتلال وقمعه واستهدافه للمقدرات الفلسطينية ، وهو أسلوب اعتمده عدد من الدول الأجنبية وحقق نجاحات مميزة ، وقد تم تمويل عدد من المشاريع التنموية الصغيرة من خلال لجنة تمويل المشاريع الصغيرة بوزارة الاقتصاد .

3- تبني الأفكار الإبداعية:

الضرورات الملحة تخلق الإبداع وهي ملحمة الشعوب المظلومة على مر العصور ، والحكومة لاتفوت فرصة في تبني الأفكار الإبداعية التي تساهم في دعم الصمود والتخفيف من أثار الحصار ويأتي في هذا الاطار ما تشرف عليه الحكومة من بناء بيوت بنظام القباب في تحد لنقص مواد البناء الأساسية كالأسمنت والحديد ، والحاجة الملحة داخلياً لتوفير وحدات سكنية للمواطنين بعد ما أحدثته الحرب الأخيرة من دمار كبير في منازل المواطنين ، وهذا النظام يتم تنفيذه من المواد المتوفرة في البلد والصالحة لعملية البناء والتشييد .

4- مساعدة المواطنين:

بعد أن طال أمد الحصار كان لابد من إتباع سياسات تخفف من أثاره على المواطنين خاصة في الجانب الاقتصادي ، ودعم صمود الشعب الفلسطيني ولتجنب الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة عن ذلك فقد قامت الحكومة بتوزيع مبالغ مباشرة على العمال العاطلين عن العمل وذلك لفترة ولأخرى وفق المتوفر .

وكذلك مساعدة المواطنين من خلال آليات ميسرة في تحصيل الرسوم الحكومية من المواطنين بمد مظلة الإعفاءات والتخفيضات والتقسيم وتسهيل الدفع على المستحقات عبر تخفيضها وجدولتها إلى مختلف قطاعات الحياة مثل التراخيص والمياه... الخ.

5- الأمن الاقتصادي :

في ظل الظروف الطارئة كان من الضروري متابعة كل الأمور المشبوهة أو التي تثير الشك على مستوى الشارع الفلسطيني ، خاصة بعد حدوث عمليات النصب على العديد من المواطنين باسم الاستثمار في تجارة الأنفاق . قامت الحكومة بمتابعة هذا الملف وإعادة بعضاً من هذه الأموال للمواطنين قدر الإمكان والموضوع مازال قيد المتابعة ، كذلك متابعة شركات الفوركس أو المضاربة بالأموال والتي تم تشكيل لجنة خاصة لها ومن ثم إغلاقها بعد قناعتها بخطورها على الوضع الاقتصادي الداخلي حفاظاً على أموال المواطنين من النصب والسرقة .

وضمن هذا الإطار معالجة قضية بعض الأشخاص ، حيث مارسوا أعمال تجارية بدعوى التجارة الالكترونية وتنشيطها داخل القطاع والاتفاق مع شركات عالمية تنتهي إلى عمليات نصب واحتيال .

6- حماية الأسواق الداخلية:

على الصعيد الداخلي فيما يختص بالأسواق وسلامة المنتجات بها ، أو مراقبة الأسعار تقوم الحكومة بجهد كبير في التأكد من سلامة المنتجات ومطابقتها للمواصفات والقوانين ، ومراقبة الأسعار وعدم التلاعب بها ، حفاظاً على مقدرات المواطن الفلسطيني ويتم التعامل مع المخالفين وفق أحكام القانون.

7- تشجيع المشروعات والشركات الاقتصادية:

تشجيع إنشاء الشركات الجديدة لتنشيط الاستثمار وتجديد دورة الاقتصاد خاصة الشركات الضرورية وذات الجدوى الاقتصادية مثل الترخيص للبنك الوطني وشركة الملتزم للتأمين والعديد من الشركات . بالإضافة لمتابعة التزام الشركات بشروط الترخيص واستيفائها ، من قبل مسجل الشركات في وزاره الاقتصاد .

8- توزيع الدخل :

- تزايد نسب البطالة والفقر هي المشكلة الأخطر التي تواجه الاقتصاد في قطاع غزة ومشاريع التشغيل المؤقت وبرامج الإغاثة على الرغم من أنها ليست حلول مقنعة لهذه المشكلة إلا أنها تساهم في التخفيف من حدة وأثار هذا الحصار وتدعم صمود المواطنين ويفضل زيادة نسبة الخصم من رواتب الموظفين الحكوميين لصالح مشاريع التشغيل المؤقت وتمويل المشاريع التمويينية الصغيرة .
- تقديم مساعدات مالية مباشرة للعمال والصيادين كلما توفرت الأموال اللازمة لذلك .

9- قطاع البلديات والحفاظ على البيئة :

تقديم الدعم الشهري اللازم بالإضافة للمساعدات المالية المباشرة للبلديات للحفاظ على نظافة البيئة وتقديم الخدمات الحيوية للمواطن الفلسطيني من مياه وصرف صحي ونظافة وتنظيم وخلافه .

10- دعم التجارة الداخلية:

لقد تلقت التجارة الداخلية ضربات قوية خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، ويحتل هذا القطاع أهمية كبيرة ضمن مفردات الاقتصاد الوطني فهو يشكل جزء هام من الناتج المحلي ومساهمته في توفير فرص عمل لعدد لا بأس به من القوى العاملة.

ونظراً للأهمية التي يكتسبها هذا القطاع يجب أن يأخذ مساحة مناسبة من الرؤية الاقتصادية، بما يتضمنه تقديم مساعدات اسعافية عاجلة للمحال التجارية المتضررة من العدوان الصهيوني.

11- دعم الصناعة :

يعتبر قطاع الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً جراء الحصار الجائر والحروب الأخيرة على قطاع غزة ، لذا تحاول الحكومة قدر المستطاع مساعدة ودعم هذا القطاع بالإمكانيات المادية والسبل المتاحة وفي هذا الإطار قامت الحكومة ب :

- توفير أيدي عاملة من خلال مشاريع التشغيل المؤقت التي تديرها الحكومة .
- تقديم المساعدات الاسعافية العاجلة للتخفيف من آثار العدوان الصهيوني على المصانع والصناعة .
- إعفاء جميع المصانع والورش من رسوم التراخيص للأعوام 2007 . 2008 . 2009 .